

قراءة هادئة
لمهمة مستحيلة

مروان كنفاني

مستشار الرئيس الراحل
ياسر عرفات

للتوصل إلى اتفاق عادل بالنسبة إلى المطالب الشرعية تكمن في الموقف المتضاربة للقيادات الفلسطينية التي تسيطر على ما تبقى من الأرض، وتحكم ما تبقى من الشعب. ربما تحين خلال أسابيع أو أشهر معدودة لحظة الحقيقة في رسم مستقبل الشعب الفلسطيني، فيما أن يبقى مشكلة دائمة في منطقة الشرق الأوسط الذي يتطور بواقع جديد، أو أن يكون للدولة الفلسطينية الموحدة دور في بناء الشرق الأوسط الجديد. يتحتم على القيادات الفلسطينية التوافق حول المطالب الوطنية، السياسية والأمنية والاقتصادية، كما يتحتم التوصل إلى تسمية وفد للتفاوض، كفاء وموحد ومؤهل وغير حزبي.

لا يمكن تحقيق ذلك إلا بإجراء انتخابات عامة، رئاسية وبرلمانية، تُشرف عليها قيادة فلسطينية مستقلة، وتسلم الحكم لمن اختارهم الشعب الفلسطيني وليس من تقاسمهم الأحزاب والحركات والفصائل الحاكمة. ولا يوحي الوضع الفلسطيني، منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً، بأن الفصائل الفلسطينية تشغل نفسها بمثل تلك المهام، بل يبدو أن الفصيلين الأكبر (فتح وحماس) يفضلان التوصل كل منهما على حدة إلى تفاهات.

فأحدهما يبحث عن اتفاق مستقل مع الاحتلال الإسرائيلي لمزيد من الأرض وعاصمة لدولة صغيرة، والثاني يسعى في خلال وسطاء لمزيد من الكهرياء والغاز وفسحة من البحر وحفائب من المساعدات.

ليس سرا، أن إسرائيل تفضل وتدعم التفاوض مع كل من الفصيلين الفلسطينيين الحاكمين، فتح وحماس، كل على حدة، وترحب بالتفاوض الثنائي لأمر ثانوية تتعلق بتعديل مساحات أرض أو تسهيل تنقل أو بضانغ أو إعلان دولة أو تعيين عاصمة، بعيدا عن تفاوض فلسطيني موحد وحازم ومؤيد من كل المواطنين لإقامة دولة قابلة للحياة تضم الفلسطينيين المتسكين بالبقاء على أرض أجدادهم.

يشير الواقع الراهن، إلى أن أي تفاوض ثنائي مع إسرائيل، ربما يكون أسهل من التوصل إلى اتفاق بين حركتي فتح وحماس.

العودة إلى نمط التفاوض القديم صعب المنال فقد تعترض حماس على مفاوضات مع إسرائيل، إذا لم تأخذ السلطة الوطنية برأيها حول الشروط الفلسطينية، وعضوية الوفد التفاوضي، وبينما سوف تعترض إسرائيل على ممثلين من حماس، فيما لو وافقت الحركة على المشاركة، وقد تعترض إسرائيل على شرعية الوفد التفاوضي بتمثيل قطاع غزة، فلا ولاية أو وجود أو سيطرة للسلطة الوطنية في قطاع غزة.

ربما تقتصر إسرائيل على الاعتراف بتمثيل الوفد الفلسطيني التفاوضي على الضفة الغربية فقط، أو أن تقبل بأن يمثل الوفد كل الأرض والسكان الفلسطينيين يقينا منها بان أي اتفاق يتعلق بغزة لن يتم دون موافقة حماس المسيطرة على القطاع، وفق القنوات غير المباشرة بين إسرائيل والحركة. ومنتهز أن ترفض الولايات المتحدة، وتدعمها إسرائيل، أي مشاركة رسمية من ممثلين لحماس في الوفد التفاوضي الفلسطيني الرسمي، فيما لو جاء تشكيل الوفد نتيجة لاتفاق بين الفصائل.

وتعتبر واشنطن حركة حماس إحدى القوى المشاركة والمؤيدة لإيران، وسيتم التعامل معها، سلما أو حربا، بعد التعامل المباشر مع طهران نفسها، بينما يتم التعامل الحالي للسيطرة على القوى الفلسطينية المؤيدة لإيران من خلال إسرائيل القادرة على كبح النشاط المعارض للولايات المتحدة وحلفائها.

إن عدم مشاركة حماس في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية سوف يفشل الغرض منها. فهل هذا الواقع المعقد يدفع لبدء مفاوضات جديدة تضم إسرائيل وحركة فتح وحلفائها، للتوصل إلى سلام خاص في الضفة الغربية، ومفاوضات أخرى بين إسرائيل وحركتي حماس والجهد للتوصل إلى سلام لقطاع غزة أو إمارة غزة القادمة؟

يبدو أن المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية المرتقبة سوف تكون بإشراف الإدارة الأميركية الجديدة فقط، ولن يساهم فيها الأوروبيون أو العرب أو الأمم المتحدة، كما يرغب الفلسطينيون، وستجري وفق الثوابت الإسرائيلية المرسومة منذ عام 1949، بخصوص التفاوض المباشر والمنفرد مع الدول العربية ومع الفلسطينيين. ويبدو أيضا أن المقترحات الفلسطينية التي تطايرت من خلال الأفكار المتعلقة بمفاوضات عربية - إسرائيلية، أو دولية - إسرائيلية، لم تلق تاييدا أميركيا، وبالطبع إسرائيليا، كما هو متوقع. يعود بنا الزمن اليوم إلى ثلاثة عقود مضت على مرحلة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، في بدايات العقد التاسع من القرن العشرين. تلك المفاوضات التي توقفت وكترست سريان الوضع الراهن، ما أتاح لإسرائيل فرصة لإبتلاع المزيد من الأرض الفلسطينية، وبناء العديد من المستوطنات، وهدم قرى وضواحي المدن وتهويد القدس، دون مانع أو رادع.

التغير اللافت في مسرح العلاقات الدولية، والذي يتضمن العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، هو الرئيس الأميركي جو بايدن وإدارته الجديدة. ومتوقع أن تقفز السياسة الأميركية من مرحلة الصدام الذي كان القاسم الأعظم لها إبان فترة رئاسة دونالد ترامب، إلى سياسة الحوار التي تغلف السياسة الخارجية تحت إدارة بايدن، لتسود سياسة الحوار دون التخلي عن الصالحات العليا، العسكرية والأمنية والاقتصادية، للولايات المتحدة.

ربما تحين خلال أسابيع أو أشهر لحظة الحقيقة في رسم مستقبل الشعب الفلسطيني فيما أن يبقى مشكلة دائمة في المنطقة أو أن يكون للدولة الفلسطينية الموحدة دور في بناء الشرق الأوسط الجديد

ولن يتوانى الرئيس بايدن عن استمرار فرض العقوبات على الاتحاد الروسي والصين وإيران وفنزويلا، إلا بشروط جديدة وصعبة. ويتحدث بعض أعضاء الإدارة الأميركية الجديدة اليوم عن دولة فلسطينية قائمة، ويشيرون إلى ضرورة وقف ضم الأراضي المحتلة، ومنع حصار غزة، ومعالم جديدا لتأييد إعلان دولة فلسطينية مستقلة بعاصمة لها في القدس.

الخطورة في موقف إدارة بايدن تجاه تلك الرؤية، تتمثل في أن ذلك كله مشروط بأن يتم من خلال مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية، ما يعود إلى نفس النتائج لتجربة عام 1992، حيث ساد في النهاية سريان الوضع الراهن المميت.

يدرك الذين تعاشروا وعاشوا فترة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بإشراف أميركي في العقد الأخير من القرن الماضي، صعوبة تلك المفاوضات التي انهارت وفق ترتيب إسرائيلي - أميركي، والدور الذي لعبه دبلوماسي روس، المشرف على تلك المفاوضات، حيث كانت ثمة مواقف رفضها الراعي الأميركي قبل عرضها على الجانب الإسرائيلي.

كان الإنحياز الأميركي للمصالح الإسرائيلية خلال تلك المفاوضات قاضيا، وقاسيا على الجانب الفلسطيني، وفاشلا في النهاية من التوصل لسلام عادل. يخوف العديد ممن يتابعون مجريات التطورات للوضع الراهن في الشرق الأوسط، والدور الأميركي، والموقف الإسرائيلي المعروف والمزائد الغفلة، من أن تكون العقبة الأكبر



خريف مصري - أميركي أبعد من حقوق الإنسان

محمد أبو الفضل

كاتب مصري

يعتقد كثيرون أن أزمة مصر مع الإدارة الأميركية الجديدة تنحصر في ملف الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان فقط، وإذا تمكنت القاهرة من تصحيح أوضاعها في هذه الزاوية تضمن علاقة سلسلة مع واشنطن، غير أن الواقع يشير إلى وجود ملفات أكثر حيوية، تمثل إزعاجا لمصر، وتتطلب إعادة نظر في بعض الثوابت التاريخية. لا أعلم هل كان الرئيس دونالد ترامب يقصد تعكير علاقات بلاده مع مصر قبل مغادرته البيت الأبيض أما لا، عندما قال في معرض تعليقه على مشروع القرار الذي صادق عليه الكونغرس، الثلاثاء، بشأن حزمة مساعدات خارجية، إن الأعضاء لم يقرأوا مضمون المشروع الذي يتضمن 1.3 مليار دولار لمصر، "حيث سيخرج الجيش المصري لشراء معدات عسكرية روسية بشكل شبه حصري".

سواء جاءت الإجابة بنعم أم لا، ففي الحالتين قذف ترامب بحجر في حقل مليء بالأشواك يتعلق بمسألة المعونة الأميركية التي تقدم لمصر منذ حوالي أربعة عقود، تشجيعا لها عقب مبادرتها بالسلام مع إسرائيل وملحقاته العسكرية والسياسية.

بعد تزايد عدد الدول العربية التي وقعت اتفاقيات سلام وقبلت بالتطبيع مع إسرائيل، غير مستبعد حدوث مراجعة في ملف المعونة وملحقاتها الاقتصادية والعسكرية، فالحاجة التي دعت إليها تراجع، والقيمة الرمزية التي رمت لها واشنطن تستطيع تعويضها من دول عربية أخرى، فلماذا تدفع ثمن سلعة ليس لها تأثير كبير الآن؟

المعونة مبلغ ثابت تتلقاه مصر سنويا من الولايات المتحدة، بعد توقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل عام 1978، وأعلن وقتها الرئيس الأميركي جيمي كارتر تقديم مساعدات اقتصادية وأخرى عسكرية، لكل من مصر وإسرائيل، ثم تحولت إلى منح لا ترد بواقع 3 مليارات دولار للأولى، و2.1 مليار دولار للثانية سنويا، منها 815 مليون دولار معونة اقتصادية، و3.3 مليار دولار معونة عسكرية.

هذه المعونة ليست فقط عربون صداقة بين مصر وإسرائيل وتثبيت أركان السلام بينهما، بل تحافظ بموجبها واشنطن على مصالحها الإستراتيجية، وفي ظل تحولات كبيرة جعلت إسرائيل إلى حد بعيد رقما أشبه بالطبيعي، وتغيرات دفعت الولايات المتحدة إلى مراجعة حساباتها في المنطقة، من المتوقع أن تكون لكلام ترامب حول المعونة دلالات أخرى في المستقبل القريب.

تتحسب مصر كثيرا من غدر إدارة جو بايدن، وهبات نفسها لمعركة في الملف الحقوقي، وأقدمت على إجراءات تحسبن ملحوظة في بعض معامه، وتعلم أن المعركة يمكن أن تمتد إلى مجالات متباينة لا ترغب فيها، لكن يمكن أن تفرض عليها فرضا.

سبق التلويح بقطع المعونة عند بعض المنعطفات التي طرقت بها العلاقات بين واشنطن والقاهرة في عهد إدارات مختلفة، وجرى اقتطاع أجزاء منها أو تجميمها، ثم عادت المياه للمرور في قنواتها السياسية بصورة طبيعية. نكا ترامب أحد الجروح في ملف المعونة الأميركية عندما بدأ ساخرا من أعضاء الكونغرس الذين وافقوا عليها، في حين أن مصر تشتري بها سلاحا من روسيا، وقد حان تشتري بها سلاحا في هذه الجزئية أكثر من سبب، حيث تجاهل أن القيمة المادية للمساعدات العسكرية لا يتم تسليمها لمصر عدا وينقاد، وفي غالبيتها تستخدم في تمويل شراء أسلحة وقطع غيار من الولايات المتحدة نفسها.

أراد الرجل تسجيل هدف في مرمى الكونغرس قبل رحيله، وأن يفجر لغما في وجه الإدارة الأميركية الجديدة، يمكن أن يربكها، وبالطبع لن يغيب عنها ذلك، لأن الرئيس السابق باراك أوباما عرّف على وتر تجميم جزء من المعونة لمصر، ولم يصل إلى مستوى ربطها بشراء أسلحة من روسيا التي وقعت معها مصر صفقات أسلحة.

ما لم يستطع ترامب تنفيذ بشأن التمادي في شراء أسلحة متطورة حفاظا على صداقته مع الرئيس عبدالفتاح السيسي، يريد أن يتورط فيه بايدن، فأشارته المغلوطة حيال ذهاب المعونة الأميركية لشراء أسلحة روسية بشكل شبه حصري، تعني وضع الكرة في ملعب الإدارة الجديدة.

اعترض وزير الخارجية مايك بومبيو قبل أشهر على قيام مصر بشراء طائرات سوخوي 35 من موسكو، وجرى التلويح بسلاح العقوبات، لكن لم يتم

اتخاذ خطوات عملية ضد القاهرة، وقيل إن عددا من هذه الطائرات وصل إلى مصر، وغض ترامب الطرف عنه، بينما اندفع وراء التشديد بإقدام تركيا على شراء صواريخ إس - 400 الروسية، ومهد الطريق لفرض عقوبات على أنقرة. عملية في غاية الحساسية لدى الولايات المتحدة، وتتعاقل معها على أنها ضد المصالح الإستراتيجية، وخاضت في هذا الفضاء معارك دبلوماسية، بينما لا تتوقف كثيرا عند شراء مصر أسلحة متقدمة من دول غربية، الأمر الذي فعلته القاهرة مع ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، ولن تنتهي حلقة أزمة شراء أسلحة متطورة من موسكو عند إشارة ترامب، وقد تتوالى الحلقات في عهد بايدن.

منح ترامب القاهرة فرصة لالتقاط أنفاسها، ومدها على طريقته المتغطسة بأحد خيوط المعارك السياسية الساخنة التي ستكون مضطرة إلى خوضها مع إدارة بايدن والكونغرس معا، في إشارة تعني أنه كان كريما مع "دكتاتوره المفضل".

وصلت مصر إلى مستوى من الاستقرار يمكنها من مجابهة التحدي الخاص بقطع أو تخفيض المعونة الأميركية، وفي التقديرات البعيدة هذا أمر غير مستبعد، وهو ما ألحت إليه مصر في أوج عنفوان إدارة أوباما، وكانت للتو تخلصت من حكم الإخوان، ما أغضب واشنطن وقتها.

كما أن سلاح المعونة فقد جزءا من بريقه في ضوء تنوع مصادر السلاح، من الشرق والغرب، وعودة الجزء الأكبر منها لدافع الضرائب الأميركي على شكل شراء معدات وقطع غيار، وعدم رهن القاهرة لمسيرها بإرادة أي من القوى الخارجية، ما جعلها تسرع في تكوين علاقات متوازنة مع قوى متعددة، وتعلم أن تأثير واشنطن في التفاعلات الدولية يقلص تدريجيا ولم تعد القوة الوحيدة على المسرح العالمي.

علاوة على أن تفكيك المعونة بسبب تراجع ورقة التطبيع في يد مصر، يجعلها تتحلل من بعض الالتزامات في الحفاظ على المصالح الأميركية، ويفرض إعادة النظر في الدوافع التي أدت إلى تقديمها كحافز لمصر وإسرائيل، لذلك فالعيب بورقة المعونة له ارتدادات تؤثر على العلاقة بينهما، والعالم العسكرية التي رسمتها اتفاقية السلام.

تلوح في الأفق معالم شد سوف يسود العلاقة بين مصر والإدارة الأميركية الجديدة، تتوقف حدثها على مستوى الحرص المتبادل على مصالح كل طرف، والحفاظ على منظومة متينة تحول دون غلبة سواه الفهم على الفهم.

منح ترامب القاهرة فرصة لالتقاط أنفاسها ومدها على طريقته المتغطسة بأحد خيوط المعارك السياسية الساخنة التي ستكون مضطرة إلى خوضها مع إدارة بايدن في إشارة تعني أنه كان كريما مع "دكتاتوره المفضل"

